ألكسو
ALECSO
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

مرصد الألكسو
Alecso Observatory

النشرة الثانية عشر لمرصد الألكسو

متابعة إنجاز أهداف التنمية المستدامة في المجال الثقافي في الدول العربية

تقرير نصف مرحلي
2022 - 2015

ديسمبر
2023

النشرة الثانية عشر لمرصد الألكسو

متابعة إنجاز أهداف التنمية المستدامة في المجال الثقافي في الدول العربية

تقرير نصف مرحلي 2015 – 2022

إعداد

د. طارق بن يوسف

إشراف

أ.د. محمد الجهني

تصميم

م. حمدي العباري

توطئة:

مع اعتماد خطة عام 2030، أدرك المجتمع الدولي، ولأول مرة، بوضوح دور الثقافة في التنمية المستدامة. إذ تشير خطة الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة 2030 ضمنيًا إلى الثقافة في العديد من أهدافها وغاياتها. ودور الثقافة موجود بشكل خاص في الهدف 11 الذي ينص على "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة"، وبشكل خاص في الغاية 11.4، المتمثلة في "تعزيز الجهود المبذولة لحماية التراث الثقافي والطبيعي للعالم والحفاظ عليه". وتبعا لذلك يمكن التأكيد على أنّ للثقافة دورا هاما في بلوغ تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولمتابعة إنجاز الغاية 11.4 تمّ وضع المؤشر التالي: نصيب الفرد من مجموع النفقات (في القطاعين العام والخاص) التي تنفق لصون وحماية وحفظ جميع أصناف التراث الثقافي والطبيعي، موزعا بحسب نوع التراث (ثقافي وطبيعي ومختلط، وما يعتبره مركز التراث العالمي تراثا)، ومستوى الحكم (وطني وإقليمي ومحلي/بلدي)، ونوع الإنفاق (إنفاق تشغيلي/استثمار) ونوع التمويل المقدم من القطاع الخاص (تبرعات عينية، وتمويل من القطاع الخاص غير الربحي وبرامج الرعاية).

كما يتضمن إطار مؤشرات الثقافة 2030 مجموعة متنوعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي يمكن تعديلها لتتكيف مع الأوضاع السائدة على الصعيد الوطني أو المحلي. وتعتمد المؤشرات المستخدمة في القائمة مقاييس مختلفة هي:

- ✓ المؤشرات الإحصائية التي تمّ ذكرها وهي غير متوفرة في أغلب الدول العربية.
- ✓ الاتجاهات التي يتمّ في إطارها تتبع الأرقام "الخام" مع مرور الوقت (كعدد زوار المتحف من عام إلى آخر على سبيل المثال).
- ✓ القوائم المرجعية التي ليست إحصائية (أي ترتيبية) لكنها تتيح إجراء بعض التقييم للمواضيع التي لا يمكن رصدها من خلال القياس الكمّي (كسؤال البلدان ما إذا كانت لديها سياسات أو تشريعات معينة بشأن الثقافة على سبيل المثال). ورغم أنّ المؤشرات الإحصائية مهمّة لتوفير قياسات أنشطة متعلقة بالثقافة قابلة للتعديل حجما والتعاريف الدولية الموحدة جعلها واضحة ودقيقة، فإنّ ما يميز القوائم المرجعية هو قدرتها على حساب وجود/عدم وجودً

وتشمل المؤشّرات الإحصائية التي تقاس باستخدام أنشطة/سياسات متعلقة بالثقافة لا يسهل تحديدها كمياً فضلا عن المعايير الوطنية أو المحلية.

وفي هذا الإطار وجب التأكيد أنّ المؤشرات الكمّية غير متوفرة في أغلب الدول العربية وبالتالي يصعب تقييم الوضع في الوقت الحاضر لو اعتمدنا هذه المؤشرات في التقييم. ولكن يمكن التعرف على مدى تعزيز الجهود المبذولة لحماية التراث الثقافي والطبيعي والحفاظ عليه في الدول العربية وذلك بالاعتماد على بيانات ومؤشرات أخرى متوفرة التي من شأنها توضيح الوضع بطريقة غير مباشرة.

ففي أهداف التنمية المستدامة مصادقة على مفهوم جديد للتنمية، يتجاوز هدف النمو الاقتصادي البحت، ليرسم المستقبل المنشود الذي يرتكز على الإنصاف والشمولية والسلام وديمومة البيئة. وهذه النظرة الجريئة تستوجب تفاعلات خلاقة تتجاوز المقاربات السطحية والقطاعية التي تعوّدت عليها جلّ الدول منذ عقود.

ويمثل التراث ذاكرة الشعوب والمجتمعات، والحفاظ على الإرث الحضاري والمعرفي لكل مجتمع ويعد الرابط بين الماضي والحاضر والمستقبل.

وفي هذا الإطار تشجع منظمة اليونسكو البلدان في جميع أنحاء العالم على حماية التراث الثقافي والطبيعي والحفاظ عليه، ويتجسد ذلك في الاتفاقية الدولية المعروفة باسم "اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي"، والتي اعتمدتها منظمة اليونسكو في عام 1972.

وفي هذا الصدد يشكّل كلّ من التراث الثقافي المادي وغير المادي والطاقة الإبداعية، موارد يجب حمايتها وإدارتها بكل عناية. فكل منها قادر على أن يكون مُحرّكا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وعلى تيسيرها، باعتبار أن المقاربة الثقافية هي عنصر أساسي لإنجاح المجهودات المبذولة لبلوغ هذه الأهداف.

1- التراث الثقافي المادي وغير المادي:

1.1 التراث الثقافي المادي العالمي لليونسكو

تنصّ اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لعام 1972، على أنّ بعض مواقع العالم لها "قيمة عالميّة استثنائية" ويجب أن تشكل جزءاً من التراث المشترك للبشرية.

وقد انضمّت إلى هذه الاتفاقية المعروفة عموماً باسم "اتفاقية التراث العالمي" 190 دولة، وأصبحت جزءاً من المجتمع الدولي يوحّد قوته في إطار مهمة مشتركة تتمثّل في تحديد أهم مواقع التراث الطبيعي والثقافي في العالم وصونها.

يُعرّف التراث على أنّه أحد مصادر الثروات غير المتجدّدة وهو نتاج حضارات الشعوب الذي فُقد أو اندثر أي جزء منه بسبب افتقاره لجزء من تراث الإنسانية كلها، وهناك نمطان من التراث (التراث الثقافي، والتراث الطبيعي).

وينقسم التراث الثقافي إلى ثلاثة أنواع هي:

1. الآثار مثل الأعمال المعمارية وأعمال النحت والتصوير على المباني والنقوش والكهوف.
2. المجمعات وهي مجموعات المباني المنعزلة أو المتصلة.
3. المواقع مثل أعمال الإنسان أو الأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة.

أما التراث الطبيعي فيقصد به المواقع الطبيعية المؤلفة من التشكيلات الفيزيائية أو البيولوجية، هذه التشكيلات مؤلفة من مواطن الأجناس الحيوانية أو النباتية المهدّدة، وينقسم التراث بشكل عام إلى أربعة أنواع هي :(الممتلكات الثقافية، المناظر الطبيعية الثقافية، الممتلكات المختلطة، الممتلكات الطبيعية).

وتُعد اتفاقية التراث العالمي فريدة من نوعها لأنها تدمج مفاهيم حماية الطبيعة والحفاظ على المواقع الثقافية في وثيقة واحدة. وتشدّد الاتفاقية على دور المجتمعات المحلية كما تُعتبر أداة فعّالة لمعالجة مسائل تغيّر المناخ والتوّسع العمراني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والكوارث الطبيعية وغير ذلك من التحدّيات المعاصرة.

وتضمّ قائمة التراث العالمي في الوقت الراهن 1199 موقعاً (933 موقعاً ثقافياً و227 موقعاً طبيعياً و39 موقعاً مختلطاً) في 168 دولة طرفاً.

يبين الجدول عدد 1 توزيع مواقع التراث العالمي حسب نوعية الموقع (ثقافي أو طبيعي أو مختلط) وحسب الأقاليم ونلاحظ أن نسبة المواقع في الدول العربية تمثل 7.76 بالمائة من مجموع المواقع في العالم وهي موزعة على 18 دولة عربية. كما نلاحظ أن أغلب مواقع التراث العالمي في الدول العربية ثقافية 84 موقعا (90.3 بالمائة من مجموع المواقع العربية) بينما تبلغ المواقع الطبيعية 6 والمواقع المختلطة 3 فحسب.

الجدول عدد 1:

توزيع التراث العالمي لليونسكو حسب الأقاليم -2023

الأقاليم	تراث ثقافي	تراث طبيعي	تراث مختلط	المجموع	%	عدد الدول بها تراث عالمي
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	103	38	8	149 *	12.65%	28
أوروبا وأمريكا الشمالية	485	69	11	565 *	47.23%	50
آسيا والمحيط الهادئ	195	72	12	289 *	24.10%	36
الدول العربية	84	6	3	**93**	7.76%	18
افريقيا	56	42	5	**103**	8.59%	36
المجموع	**933**	**227**	39	**1199**	100%	168

(*) تراث ينتمي إلى اقليمين أو أكثر تم تسجيله بإقليم واحد

المصدر: مركز التراث العالمي - اليونسكو

كما يبين الرسم البياني عدد 1 الفوارق بين الأقاليم خاصة في مجال تنوع التراث العالمي بين ثقافي وطبيعي ومختلط حيث نلاحظ أن الدول العربية على عكس بقية الأقاليم تحتوي على نسبة ضئيلة من مواقع طبيعية أو مختلطة مسجلة ضمن التراث العالمي وتبقى أغلب المواقع أثرية، بينما نلاحظ أن قرابة نصف المواقع في قارة إفريقيا طبيعية أو مختلطة بينما تتوزع هذه الأخيرة بنسب محترمة في بقية الأقاليم.

الرسم البياني عدد 1:

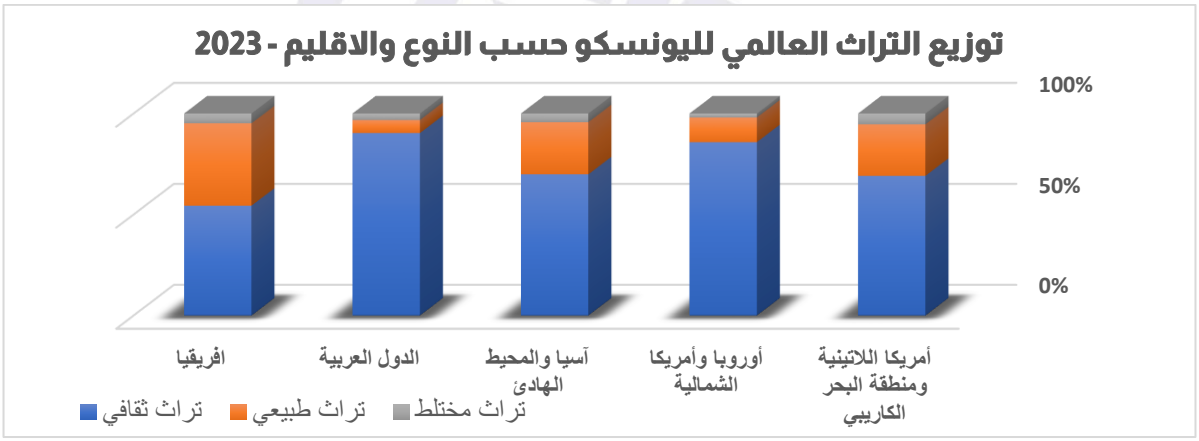

المصدر: مركز التراث العالمي – اليونسكو

2.1 - التراث الثقافي العالمي في الدول العربية:

ويمثل الرسم البياني عدد 2 توزيع مواقع التراث الثقافي العالمي في الدول العربية حسب النوع، فنلاحظ أن تونس والمغرب تتصدران الدول العربية من حيث عدد المواقع (9 مواقع) تليها الجزائر ومصر والسعودية بسبعة مواقع ثمّ العراق وسوريا ولبنان والأردن بستة مواقع وليبيا وعمان واليمن وفلسطين بخمسة مواقع ثم البحرين والسودان بثلاث مواقع وموريتانيا بموقعين والامارات وقطر بموقع واحد.

كما نلاحظ أنّ المواقع الطبيعية الخمسة موزعة على خمس دول وهي: تونس ومصر واليمن والسودان وموريتانيا، وهي تمثل 2.6 بالمائة من مجموع التراث الطبيعي في العالم.

بينما تنتمي المواقع المختلطة "أثري-طبيعي" إلى ثلاثة دول: الجزائر والعراق والأردن، وتمثل نسبة 7.7 بالمائة من مجموع التراث الثقافي المختلط "ثقافي-طبيعي" في العالم.

أما المواقع الأثرية في الدول العربية والذي يبلغ عددها 84 موقعا تمثل 9 بالمائة من مجموع المواقع الأثرية في العالم.

هذا ويبلغ عدد المواقع الأثرية المعرضة للخطر في الدول العربية 23 موقعا يمثل نسبة 24.7 بالمائة من مجموع المواقع في الدول العربية ونسبة 41 بالمائة من مجموع المواقع المعرضة للخطر في العالم وتعتبر هذه النسبة مرتفعة وتعكس الوضع المتردي لعدد من المواقع الأثرية في سبعة دول عربية. ونلاحظ أنّ جميع المواقع الأثرية في كل من ليبيا وسوريا معرضة للخطر وأربعة مواقع في اليمن وثلاث مواقع في كل من العراق وفلسطين وموقع واحد في كل من مصر ولبنان.

الرسم البياني عدد 2:

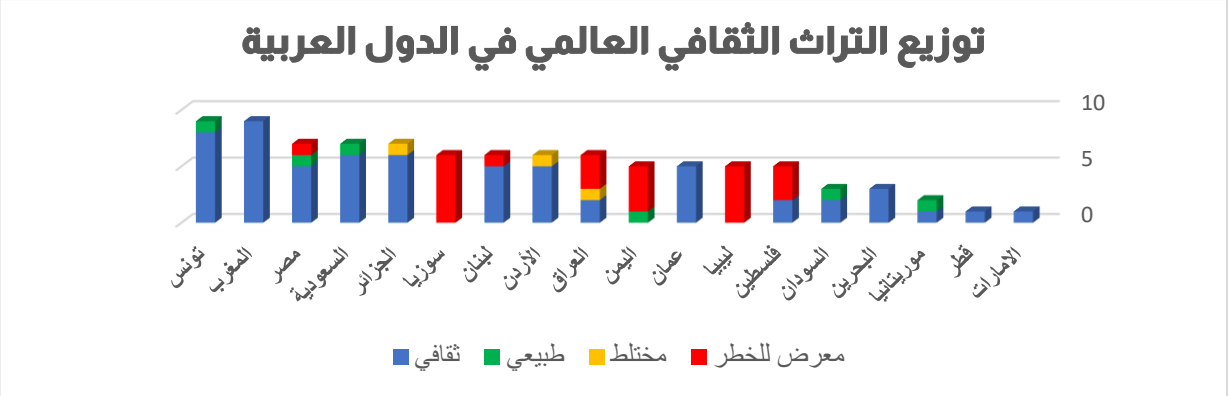

المصدر: مركز التراث العالمي - اليونسكو

3.1 - التراث الثقافي العالمي لليونسكو المعرض للخطر حسب الأقاليم:

يبلغ عدد مواقع التراث العالمي المعرض للخطر 56 موقعا من بينها 23 موقعا في الدول العربية أي ما يمثل حوالي 41 بالمائة من مجموع المواقع المعرضة للخطر في العالم وتعتبر هذه النسبة عالية باعتبار أنّ الدول العربية تحتوي على 7.76 بالمائة من مجموع المواقع في العالم. ويؤكد مستوى هذا المؤشر أنّ التراث الثقافي في الدول العربية يُواجِه عددا من المَخاطر والتحديات التي أَفرزتها الحروب والصراعات، والتي تستوجب التوجُه المباشر نحو هذا التراث وتوفير الحماية المُناسبة له، مع كل ما يتضمنه ذلك من آليات ووسائل، وضمان الحفاظ عليه لما يشكله من أهمية للمجتمعات العربية.

الجدول عدد 2:

توزيع مواقع التراث العالمي المعرض للخطر حسب الأقاليم - 2023

الأقاليم	تراث ثقافي	تراث طبيعي	تراث مختلط	المجموع	%
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	4	2	0	6	11%
أوروبا وأمريكا الشمالية	6	1	0	7	13%
آسيا والمحيط الهادئ	4	2	0	6	11%
الدول العربية	23	0	0	23	41%
افريقيا	3	11	0	14	25%
المجموع	36	16	0	56	100%

المصدر: مركز التراث العالمي – اليونسكو

تسلّط قائمة الخطر الضوء على مواقع التراث العالمي التي تحتاج إلى رعاية إضافية، بهدف حث الدولة التي بها الأثر على تنفيذ الإجراءات التصحيحية، وأيضاً إبلاغ المجتمع الدولي بالمخاطر المهددة للخصائص التي من أجلها أدرج الموقع في القائمة من الأساس.

هذا وتنصّ اتفاقية "حماية التراث العالمي الثقافي" والطبيعي لعام 1972 على أنّ بعض المواقع لها "قيمة عالمية استثنائية"، وتشكّل جزءاً من التراث المشترك للبشرية.

وانضّمت إلى هذه الاتفاقية التي تعرف بـ"اتفاقية التراث العالمي" 190 دولة، أصبحت جزءاً من مجتمع دولي يركز جهوده في تحديد أهمّ مواقع التراث الطبيعي والثقافي في العالم والحفاظ عليها. وتُمنح لتلك المواقع الحماية القانونية والرعاية اللازمة التي تساعد في الحفاظ عليها، لكن إلى جانب ذلك ولضمان البقاء في القائمة، يجب على الدول التي توجد بها تلك المواقع حمايتها.

وقبل إدراج أيّ موقع إلى قائمة التراث العالمي، توقّع الدولة تعهداً بالحفاظ عليه، وفي حالة إهمال الموقع من الدولة من الممكن أن ينتهي الأمر به في قائمة الخطر.

وتسلّط قائمة الخطر الضوء على مواقع التراث العالمي التي تحتاج إلى رعاية إضافية، بهدف حث الدولة التي بها الأثر على تنفيذ الإجراءات التصحيحية، وأيضاً إبلاغ المجتمع الدولي بالمخاطر المهددة للخصائص التي من أجلها أدرج الموقع في القائمة من الأساس.

ويؤدي الإدراج في قائمة الخطر على الأغلب إلى زيادة تخصيص الموارد من صندوق اليونسكو ووضع بعض التدابير التي تساعد على تصحيح الوضع بالتعاون مع الدولة صاحبة الأثر، ما يعني أنّ الأمر ليس كارثياً بشكل مطلق.

وفي هذا الإطار أكد الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة على "تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي" ونصت الغاية الرابعة منه على "تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصـون التراث الثقافي والطبيعي العالمي".

ومن خلال عدد ونسبة المواقع المعرضة للخطر في الدول العربية مقارنة ببقية دول العالم نلاحظ نقصا في صون هذه المواقع ولو أنّ أغلبها وصلت إلى هذا الوضع من تداعيات الحروب والصراعات ولكن يجب العمل على إعادة ترميم وعلى حفض وصون هذه المواقع.

4.1 - التراث الثقافي غير المادّي لليونسكو:

وباعتماد تعريف اليونسكو، يقصد بالتراث الثقافي غير المادّي "الممارسات والتصوّرات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات - وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافيّة - والتي تعتبرها الجماعات وأحيانا الأفراد جزءا من تراثها الثقافي. وهذا التراث الثقافي غير المادّي المتوارث جيل عن جيل، تبدعه الجماعات والمجموعات من جديد بصورة مستمرّة بما يتّفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها. وهو ينمّي لديها الإحساس بهويّتها والشعور باستمراريتها ويعزّز من ثمّ احترام التنوّع الثقافي والقدرة الإبداعيّة البشريّة."

وبالتّالي فماهيّة التراث الثقافي غير المادّي لا تتحدّد بمحتوياته الإتنوغرافيّة ، بقدر ما تتعيّن بآليّات استمراره واستخدامه. فهو عبارة عن كيان في سيرورة لا تنقطع لأنّه ملتصق بحملته من الذوات الجماعيّة الخاضعة لقانون التغيّر وفقا لمقتضيات الواقع.

إنّ عدم ماديّة هذا الصنف من التراث لا تعني أنّه تجريدات مخياليّة أو في أفضل الأحوال حطام ثقافة آيلة إلى زوال، لأنّه كثيرا ما يكون مشيّئا في أشكال ملموسة كالأطعمة

والأزياء والحرف التقليدية، وإنّما هو يحمل روحا هي في جوهرها روح الجماعة التي أنتجته وذاكرتها المشتركة التي آوته ومرّرته عبر الأجيال. التي لا ترتهن إلى الماضي، وإن استمدّت منه محتوياتها الرمزيّة، بل إنّها ذاكره تعيد بناءه باستمرار بما يتوافق مع شروط الظرفيات التاريخيّة المندرجة فيها حاضرا ومستقلا.

وحظي التراث الثقافي غير المادّي باهتمام متزايد في المحافل الدولية وفي البرامج التربوية والثقافية وفي سياسات الدول، لأنّه لا يعبّر عن هويّة معيشة تتمثل في ماهويوميّ ملموس كامن في الطعام واللغة والإيقاعات الموسيقية المفضلة والاحتفالات وفي الكثير من المهارات والمعارف والتقنيات الجسدية والحرفية والزراعية التي وصلتنا. وهذا كلّه يسكن في أذواقنا ومتخيّلنا ليدخل في تشكيل ما يسمّيه بعض علماء الأنثروبولوجيا "حساسيتنا الثقافية". لذلك لا يمكن أن نمثله خارج إطار الحياة نفسها. وبالتّالي فإنّ حمايته وتثمينه لا يتحققان بمجرّد أرشفته وتوثيقه وتحويله إلى العروض المتحفية، وإنّما عبر استخدامه اليوميّ في كلّ مناحي الحياة باعتباره متنوّعا ومتحرّكا. حتى أنّ التراث الثقافي غير المادّي كثيرا ما يوصف بأنّه حيّ.

ويرى البعض أنّ الاستخدامات الجديدة من شأنها إحداث تغييرات على عناصر التراث الثقافي غير المادّي، ممّا يفقدها أصالتها. لكن في الحقيقة، ووفق نظرة أنثروبولوجية، لا وجود لنسخة أصليّة نقيّة لأي عنصر تراثي تقليديّ، بل ثمّة صيغ مختلفة تتعدّد بتعدّد الجماعات والسياقات. وهو ما تكشفه التشكيلات المختلفة المرتبطة مثلا بطبق الكسكسي وبخرجات الأولياء والزّوايا وبفنون الحياكة والتطريز وسائر معارف العمل التقليديّة وبأساليب الحكي والأداء والمأثورات الشفويّة. في تنوع العنصر الواحد تكمن إبداعيّة هذا التراث وحيويّته.

غير أنّ عملية إدراج تراث غير مادي ضمن التراث الثقافي العالمي تتطلب إجراءات معقدة وإمكانيات مادية قد تعيق هذه العملية خاصة وأن هذا النوع من التراث يخص عادة مجمعات صغيرة من السكان - بلدة أو مدينة أو منطقة معينة - وبالتالي وجب تيسير تسجيل هذه الثقافات والعادات. ورغم أنّ منظمة اليونسكو رصدت اعتمادات لإعانة الدول والمناطق المعنية بهدف إعداد الملف وشريط وثائقي يخصّ هذا التراث ولكن يبقى العدد محتشما.

فمنذ انطلاق تسجيل التراث الثقافي غير المادي سنة 2008 وإلى غاية سنة 2023 تمّ تسجيل 734 موروثا. ونلاحظ من خلال الرسم البياني عدد 3 أن العدد المسجل خلال سنتي 2008 و2009 بلغ حولي 90 تسجيلا سنويا ثمّ انخفض العدد إلى ما بين 30 و40 تسجيلا

سنويا خلال الفترة 2011-2020 وخلال السنوات الثلاث الأخيرة ارتفع العدد إلى ما بين 47 و55 تسجيلا.

الرسم البياني عدد 3:

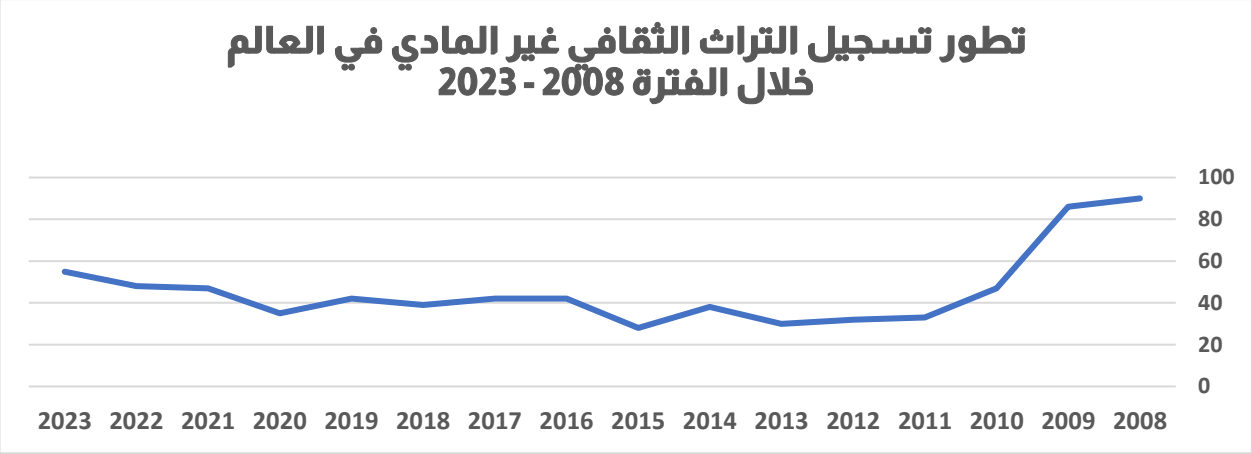

المصدر: مركز التراث العالمي – اليونسكو

ويتوزع التراث الثقافي غير المادي إلى ثلاث فئات:

- قائمة التراث غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل: 82 موروثا ثقافيا.
- القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية: 615 موروثا ثقافيا.
- سجل ممارسات الصون الجيدة: 37 موروثا ثقافيا.

ويبلغ العدد الخاص بالتراث الثقافي غير المادي في الدول العربية 71 أي بنسبة 9.7 بالمائة من المجموع العالمي. ويبين الرسم البياني عدد4 تطور تسجيل التراث الثقافي العالمي غير المادي في الدول العربية خلال الفترة 2008 و2023 ونلاحظ أنّ العدد المسجل سنويا بين سنوات 2009 و2019 يعتبر ضعيفا مقارنة بالثروة الكبيرة التي تزخر بها الدول العربية في هذا المجال، ولكنه شهد تطورا ملحوظا خلال الأربع سنوات الأخيرة 2020 – 2023.

ويعود هذا التطور إلى الجهد المبذول من قبل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الألكسو" في دعم الدول العربية على مختلف الأصعدة الفنية والتقنية وتوفير الدعم المالي والسياسي في إعداد قائمات الحصر الوطني وإعداد ملفات التسجيل لدى اليونسكو. وقد نجحت في سنة 2014 في بعث لجنة الخبراء العرب في التراث الثقافي غير المادي والتي تضمُّ في تركيبتها الموسعة ممثلي الدول العربية لدى منظمة اليونسكو وتسعى في إطارها إلى تنسيق المواقف ودعم الملفات العربية المرشحة للتسجيل.

الرسم البياني عدد 4:

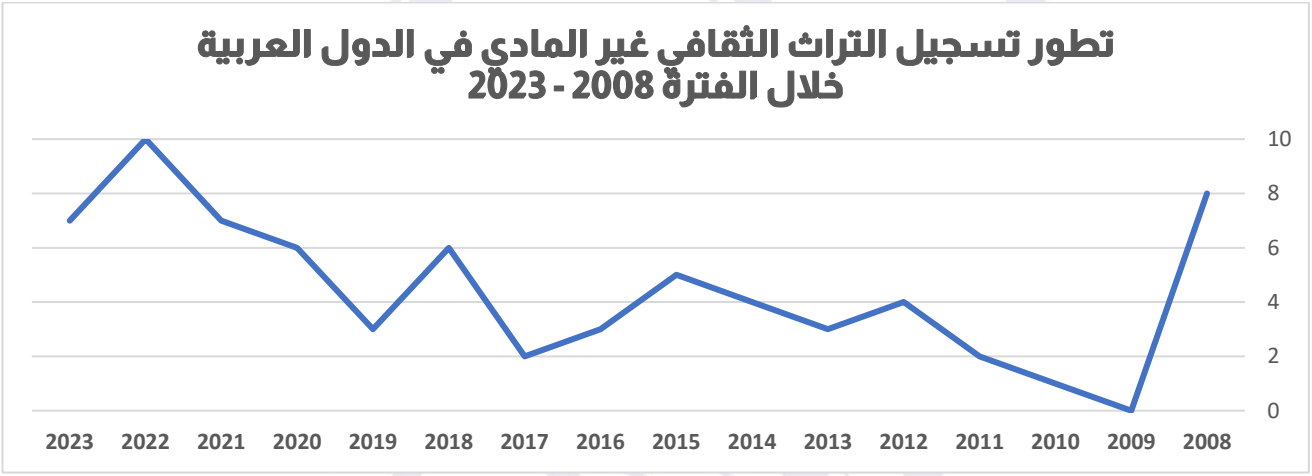

المصدر: مركز التراث العالمي – اليونسكو

2. المتاحف في لدول العربية وفي دول العالم:

تمثّل المتاحف السجلات الموثقة بما خلّفه الإنسان في سيرته ومسيرته من قبل التاريخ، وما أنجزه بعد ذلك من مراحل التطوّر في وسائل معيشته، وما صنعه في دفاعه للبقاء، وما طرأ عليه بعد ذلك من نموّ في المدارك والتقدّم إلى أن انتهى إلى القرن العشرين ومعه ما حقّقه من معجزات مذهلة، وهكذا يكون المتحف كتاب الإنسان.

ويعبر المتحف على الشخصيّة الوطنية والهويّة الثقافية والسيادة، وهو الدافع للتنمية المستمدة بما يكشف عن عما احتواه من نماذج إبداع تلهم الفنانين والصناع بالإيحاء الجديد. وفي هذا السياق يمكن التأكيد أنّ المتاحف ترتبط ارتباطًا وثيقًا بعدّة أهداف من أهداف التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بحماية وصون التراث الطبيعي والثقافي أو دعم البحث العلمي والمشاركة الثقافية والتعليم من أجل التنمية المستدامة وذلك بهدف تحقيق خطة عام 2030.

هذا وتشير توصية اليونسكو لعام 2015 بشأن حماية المتاحف والمجموعات، إلى تعزيز دورها الرئيسي في المجتمعات وجعلها أماكن للحوار والمشاركة، وأيضًا ابراز وظيفتها في البحث والتعليم، والمساهمة في التنمية وجودة الحياة والتكامل وتماسك المجتمع.

وأجرت منظمة اليونسكو بحثا ميدانيا في الدول الأعضاء خلال شهر مارس 2021 الذي مكّن من تقدير عدد المتاحف في العالم بـ 103842 متحفا من بينها 761 متحفا في الدول العربية أي بنسبة 0.7 % من مجموع المتاحف في العالم كما هو مبين بالجدول عدد 3.

نلاحظ أنّ أمريكا الشمالية تأتي في المرتبة الأولى عالميا بـــ35327 متحفا أي بنسبة 34 % من المجموع ثمّ أوروبا الغربية (28402 متحفا بنسبة 27.4 %)، تليها آسيا والمحيط الهادي (18406 متحفا بنسبة 17.7 %) وأوروبا الشرقية (11366 متحفا بنسبة 10.9 %) وأمريكا اللاتينية (8716 متحفا بنسبة 8.4 %) وأخيرا دول قارة افريقيا باستثناء الدول العربية (864 متحفا بنسبة 0.8 %).

ويعود هذا العدد الضئيل في عدد المتاحف بالدول العربيّة إلى افتقار السلطات، على مدى السنوات الأربعين الماضية، إلى سياسة واضحة في إنشاء المَتاحف، بمعنى افتقارها إلى إجابات واضحة عن التساؤلات الآتية: متى نفكّر في أن نُنشئ متحفاً جديداً؟، وما الغَرَض من هذا المتحف بالتحديد؟، وأين يُفترض أن يكون موقعه المكانيّ؟ وما هي التكلفة المُتوقَّعة؟ ومن أين نوفِّر النفقات الضخمة؟، وما هي الفئات المُستهدَفة من إنشائه؟

فهناك قصورٌ عربيّ إذاً في فهْم ماهيّة المتحف، كما أنّ غياب الرؤية، فالقانون، فالخبراء، أدّى إلى قصورِ دَور المتحف في البيئة العربيّة، فالمتحف باختصار هو مرآة لتقدِّم الدول والشعوب. إنّه صورة عن أمّةٍ ما، وعن تاريخها وحضارتها.

الجدول عدد 3:

توزيع المتاحف حسب الأقاليم

الأقاليم	تقديرات عدد المتاحف	النسبة
أوروبا الغربية	28 402	27,4%
أوروبا الشرقية	11 366	10,9%
أمريكا اللاتينية	8 716	8,4%
آسيا والمحيط الهادي	18 406	17,7%
إفريقيا باستثناء الدول العربية	864	0,8%
الدول العربية	761	0,7%
أمريكا الشمالية	35 327	34,0%
المجموع	**103 842**	**100,0%**

المصدر: منظمة اليونسكو

وتبعا للبيانات المتعلّقة بتوزيع المتاحف في الدول العربية (الجدول عدد 4) يتضح أنّ العربية السعودية تأتي في المرتبة الأولى بـــ261 متحفا وتليها مصر في المرتبة الثانية بـ 86 متحفا ثمّ تونس (80 متحفا) فالجزائر (47 متحفا) وبعدها الأردن (46 متحفا) والمغرب (44

متحفا)، ويبلغ العدد الجملي للمتاحف لدى الستة الدول المذكورة أعلاه 564 متحفا أي 74 % من مجموع المتاحف في الدول العربية.

وتأتي بعدها فلسطين بـ 33 متحفا وليبيا بـ 27 متحفا ثمّ سوريا (26 متحفا) وبعدها لبنان (21 متحفا) والعراق (19 متحفا) والسودان (16 متحفا) والامارات (13 متحفا) وعمان (12 متحفا). فيما يتراوح عدد المتاحف ببقية الدول العربية بين متحف وحيد وأربعة متاحف مع الملاحظ أنّ جيبوتي لا يوجد بها أي متحف.

الجدول عدد 4:

عدد المتاحف لكل مليون ساكن في الدول العربية

الدولة	عدد المتاحف	عدد السكان بالمليون	عدد المتاحف لكل مليون ساكن
الجزائر	47	42,228	1,1
السعودية	261	33,7	7,7
البحرين	3	1,569	1,9
جزر القمر	3	0,832	3,6
مصر	86	98,423	0,9
الامارات	13	9,631	1,3
العراق	19	38,434	0,5
جيبوتي	0	0,959	0
الأردن	46	9,956	4,6
الكويت	4	4,137	1
لبنان	21	6,849	3,1
ليبيا	27	6,679	4
المغرب	44	36,029	1,2
موريتانيا	2	4,403	0,5
عمان	12	4,829	2,5
فلسطين	33	4,543	7,3
قطر	7	2,782	2,5
الصومال	1	15,008	0,1
سوريا	26	16,906	1,5
السودان	16	41,802	0,4
تونس	80	11,565	6,9
اليمن	10	28,499	0,4
مجموع الدول العربية	761	419,763	1,8
مجموع دول عالم	103 842	7535,550	13,8

المصدر: منظمة اليونسكو

وحسب مؤشر عدد المتاحف لكلّ مليون ساكن كما هو مبين بالجدول عدد 4 والرسم البياني عدد 5 فإنّ المعدل العربي يبلغ 1.8 متحفا لكلّ مليون ساكن فيما يبلغ المعدل العالمي 13.8 متحفا لكل مليون ساكن.

وحسب هذا المؤشر تأتي السعودية في المرتبة الأولى عربيا بـــ 7.7 متحفا لكل مليون ساكن وتليها دولة فلسطين بـــ 7.3 متحفا لكل مليون ساكن ثمّ تونس (6.9) وبعدها الأردن (4.6) وليبيا (4) والقمر (3.6) ولبنان (3.1) فيما يتراوح عدد المتاحف لكل مليون ساكن بين 0 و2.5 ببقية الدول العربية.

الرسم البياني عدد 5:

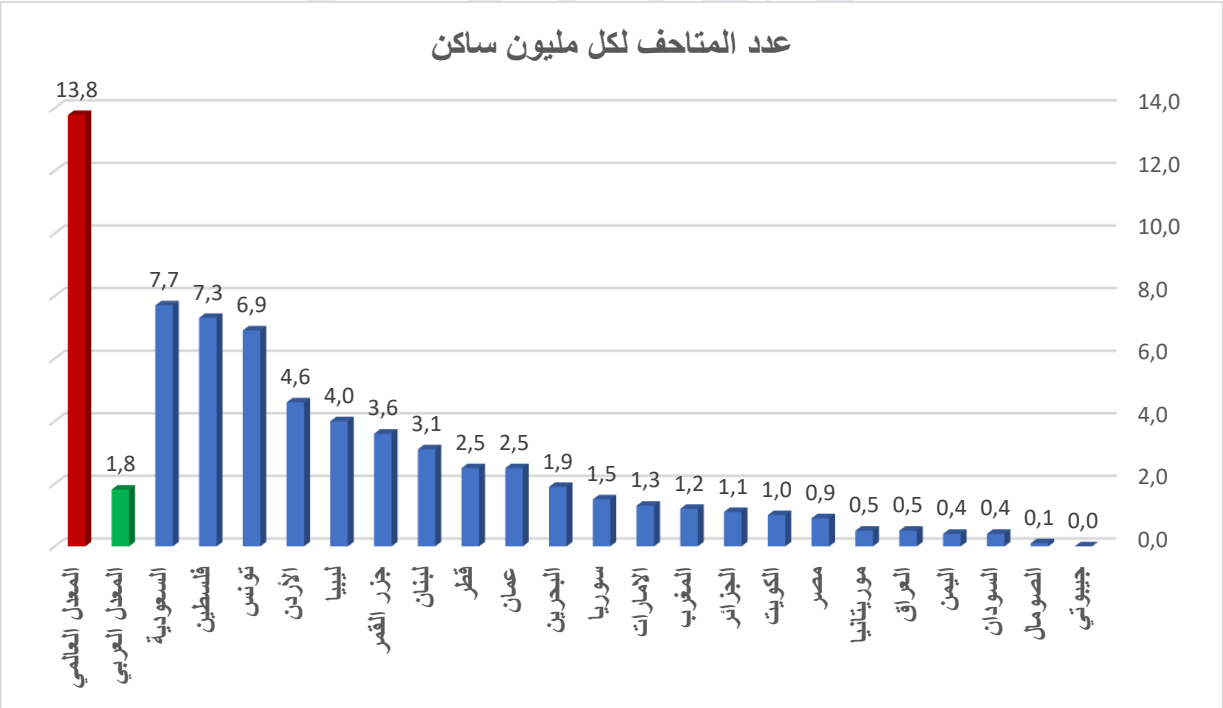

المصدر: منظمة اليونسكو

هذا وتتميز بعض الدول في العالم باحتضانها عدد كبير من المتاحف وحسب البيانات المتوفّرة نتوقّف على الدول التي يتوفر لديها أكثر من ألف متحف .

هذا وتتميز بعض الدول في العالم باحتضانها عدد كبير من المتاحف وحسب البيانات المتوفّرة نتوقّف على الدول التي يتوفر لديها أكثر من ألف متحف .

نلاحظ من خلال الرسم البياني عدد 6 والجدول عدد 5، أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تأتي في المرتبة الأولى في العالم بـ 33082 متحفا (101.1 متحفا لكلّ مليون ساكن) وتليها ألمانيا بـــ 6741 متحفا ثمّ اليابان (5738 متحفا) والصين (5535 متحفا) وروسيا (5415

متحفا) وفرنسا (4811 متحفا) ويبلغ العدد الجملي للمتاحف في الدول الستة الذكورة أعلاه 61322 متحفا ما يمثّل 59 % من مجموع المتاحف في العالم.

وتأتي بعد ذلك البرازيل وبريطانيا وإيطاليا بأكثر من 3000 متحف ثمّ كندا بـــ 2245 متحفا وبعدها بقية البلدان: السويد وتيلاند والمكسيك وبولونيا والأرجنتين وسويسرا وكوريا الجنوبية بعدد متاحف يتراوح بين 1100 و1600 متحفا.

هذا وحسب مؤشر عدد المتاحف لكلّ مليون ساكن تأتي في المرتبة الأولى السويد بـــ 157.1 متحفا لكل مليون ساكن وتليها في المرتبة الثانية سويسرا بـــ 132.6، فيما يتراوح المؤشر في بقية الدول بين 4 وقرابة 100 متحفا لكل مليون ساكن كما هو مبين بالجدول عدد 5 .

الرسم البياني عدد 6

عدد المتاحف في الدول التي تحتضن أكثر من ألف متحفا

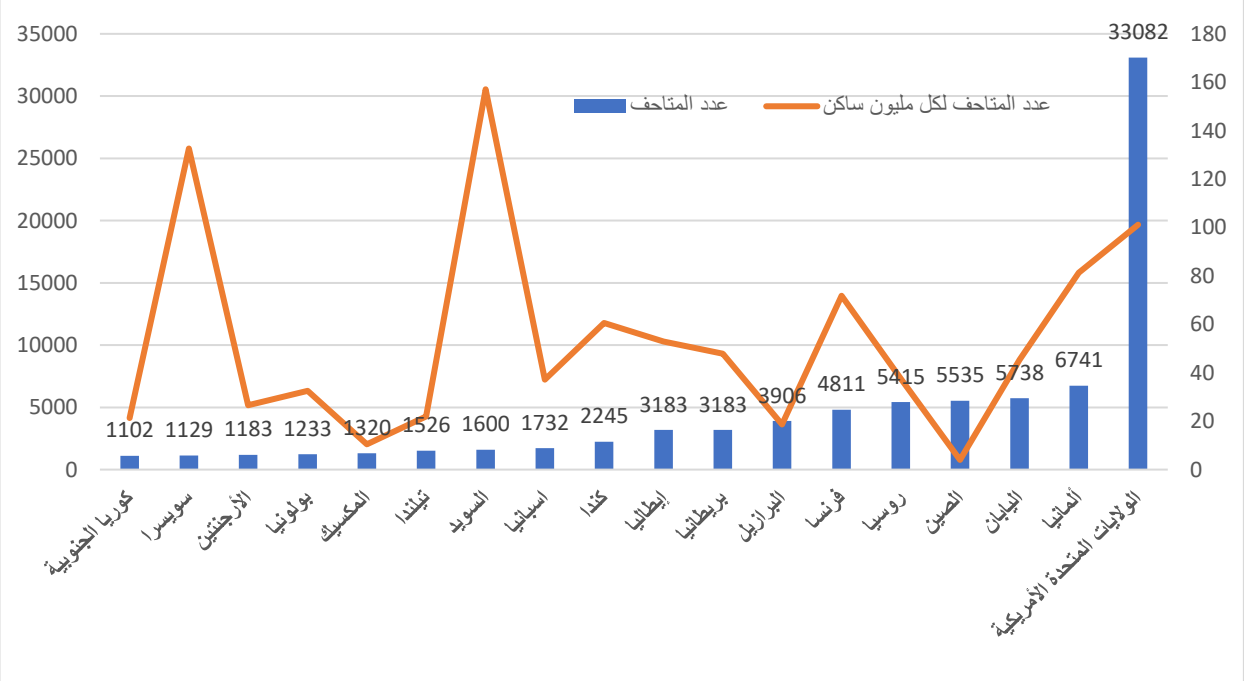

المصدر: منظمة اليونسكو

وتعتبر المتاحف في هذه الدول جزءا لا يتجزأ من المنظومة التربوية وتكون فيها العلاقة وطيدة بين المتحف والمدرسة، فجميع الطلاب قاموا بزيارات دورية لعدد من المتاحف وتكون هذه الزيارات مبرمجة من ناحيتي المحتوى والهدف التربوي من قبل المُدرّس والمُشرف على المتحف. وفي هذا الصدد، فإن المتحف يعتبر بشكل عام أداة تعليمية، باستخدام نفس المعايير والأدوات التربوية مثل التدريس، مما يجعل من الممكن توضيح

واستخدام المعرفة في علاقة بأهداف البرامج الأكاديمية. ويؤكّد المختصّون في مجال العلاقة بين المدرسة والمتحف أنّ التجارب التعليمية التي تمّ إجراؤها في إطار عقود المدرسة والمتحف مكّنت من إثراء مجال بحث متعدد التخصصات إلى حد ما، يتضمّن حزمة من الاختصاصات على غرار علوم الحياة والأرض والكيمياء والتاريخ والأدب والتاريخ ويعتبر الباحثون المعرض جهازًا تعليميًا يشرعه المتحف.

الجدول عدد 5:

الدول التي تحتضن أكثر من ألف متحفا

الدولة	عدد المتاحف	عدد السكان بالمليون	عدد المتاحف لكل مليون ساكن
كوريا الجنوبية	1 102	51,635	21,3
سويسرا	1 129	8,517	132,6
الأرجنتين	1 183	44,495	26,6
بولونيا	1 233	37,979	32,5
المكسيك	1 320	126,191	10,5
تيلندا	1 526	69,429	22,0
السويد	1 600	10,183	157,1
اسبانيا	1 732	46,723	37,1
كندا	2 245	37,058	60,6
إيطاليا	3 183	60,431	52,9
بريطانيا	3 183	66,489	47,9
البرازيل	3 906	209,469	18,6
فرنسا	4 811	66,987	71,8
روسيا	5 415	144,478	37,5
الصين	5 535	1392,73	4,0
اليابان	5 738	126,529	45,3
ألمانيا	6 741	82,927	81,3
الولايات المتحدة الأمريكية	33 082	327,167	101,1

المصدر: منظمة اليونسكو

3. الثقافة ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

رغم أن الثقافة لم يتم إدراجها إلى جانب الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية باعتبارها الركيزة الرابعة اللازمة للتنمية، كما اقترحت اليونسكو والمنظمات الثقافية، فإن الإشارات إلى الثقافة في جميع أنحاء برنامج التنمية المستدام يعتبر نقطة تحول هامة.

ويتضح في هذا الإطار أن ضعف التنمية، في بعض البلدان لا يعتمد حصريا على المعايير الاقتصادية أو البيئية أو الاجتماعية أو السياسية فحسب، ولكن كذلك على الثقافة التي تمارس تأثيرا كبيرا وتكون ذات أهمية متساوية للحكم الرشيد أو المساواة بين الجنسين أو التعليم المدرسي. إن الثقافة المنغلقة على الذات، والهرمية جدا والتي تركز فقط على القيم التقليدية، يمكن أن تصبح جامدة للغاية وتجعل التكيف مع التغيرات العميقة أكثر صعوبة. ومن ناحية أخرى، إذا منحت التقاليد مكانا واسعا للتسامح والنقاش، فضلا عن كرامة كل شخص والعيش المتناغم معا، فإنها يمكن أن تسهل الانتقال إلى شكل آخر من أشكال المجتمع، والذي وسوف تجد مكانها بالكامل في عولمة أكثر إنسانية وفي مجتمع المعرفة الذي يحترم التنوع الثقافي.

إن إخفاقات بعض السياسات الاقتصادية وبعض نماذج التنمية، تجرنا على إعادة النظر في نهجنا تجاه التنمية، إن المجال الثقافي يشكل مجالًا يعبر فيه المجتمع عن علاقته بالعالم وأصالته ويحلل نفسه ويتصور مستقبله. إن الأساس الذي يقوم عليه تنظيم المجتمع وعمله هو الذي يحدد أسلوب التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحتواها.

ويمكن للفنّ أن يساهم في إرساء ثقافة منفتحة، أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع التغيرات الناجمة عن الأزمات المختلفة - المالية والاقتصادية والاجتماعية والمناخية، وما إلى ذلك. ولا يمكن للتنمية أن تكون مستدامة إلا إذا كانت متكاملة، وإذا كانت أبعادها المختلفة متوازنة ويغذي بعضها بعضا.

إن مؤشرات الثقافة، 2030 تعتمد في المقام الأول على معاهد الإحصاء الوطنية، مع السعي إلى جمع بيانات متنوعة من مختلف المصادر، من بينها وزارات ومراصد وهيئات عامة، ونُظم المعلومات الخاصة بالثقافة، ومقاييس معينة، واستقصاءات وطنية وإقليمية محددة، وجمعيات وغيرها. ويساعد المشروع البلدان على زيادة البيانات الواردة في تقاريرها الدورية عن اتفاقيات اليونسكو المتعلقة بالثقافة والبيانات التي ينتجها معهد اليونسكو للإحصاء بشأن الثقافة.

ولكن تبقى هذه المؤشّرات غير متوفرة في عدة بلدان عربية لذلك تمّ الاعتماد على ما هو متوفّر في مجال صون التراث العالمي المادي وإنشاء متاحف وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة.

وتُعتبر الصناعات الابتكارية والبنية التحتية الثقافية موارد ثمينة لتوفير وسائل العيش، خاصة في الدول النامية الثرية في مجال الصناعات الابتكارية. كما تُمثّل النساء جزءا هامّا من العاملين في القطاع الثقافي، وفي ذلك مساهمة في تحقيق الهدف 5:"المساواة بين الجنسين."

ويمثل تشجيع تجارة المنتجات والخدمات الثقافية حافزا للأسواق المحلية والوطنية، كما يُساعد على خلق مواطن شغل لائقة (الغاية رقم 8.3 والغاية رقم 8.5 من الهدف 8 للتنمية المستدامة) وعلى دفع الإنتاج المحلّي. وتساهم السياسات الثقافية التي تكرّس التعامل التفاضلي مع المنتجات المحلّية على تقليص الفوارق داخل الدول وفيما بينها (الهدف 1).

كما أن المناطق الحضريّة الثرية بالممتلكات الثقافية وتلك التي يتوفّر فيها قطاع خلّاق وحيوي، هي أكثر جاذبية للمؤسسات. إن تطوير النموّ الاقتصادي الشامل والدائم بفضل التشغيل في المجالين الثقافي والإبداعي، هو حافز لبعث مواطن شغل لائقة. وفي بعض المدن، يرتكز الاقتصاد بشكل محسوس على جوانب من التراث غير المادي مثل الصناعة التقليدية، والموسيقى، والرقص، والفنون المرئيّة، والطبخ التقليدي والمسرح، وكلها غالبا ما تكون جزءا لا يتجزّأ من المناطق الحضريّة التاريخية.

تستند خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 إلى 17 هدفًا و169 غاية، توفر إطارًا شاملاً لتطوير السياسات العامة وتنفيذها على المستويات المحلية والوطنية والدولية. كما تعكس الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وبالتالي، فإن هذه الخطة تقترح نهجًا أوسع وأكثر شمولاً للتنمية المستدامة، يتجاوز النمو الاقتصادي ويسلط الضوء على الروابط الوثيقة بين مختلف مجالات السياسة العامة. وتستدعي هذه الرؤية مقاربات إبداعية، تتجاوز الأساليب التقليدية أو الخطية أو القطاعية، ويمكن اعتبارها نهجا أوسعا للثقافة في خدمة التنمية.

4. استنتاجات

1- تزخر الدول عربية بعدة مواقع تراثية ثقافية وطبيعية منها 93 موقعا مسجلا بقائمة التراث العالمي لليونسكو من مجموع 1199 موقعا أثري في العالم وهو ما يمثل بنسبة 7.73 بالمائة. ولكن التراث الثقافي فيها يواجه عددا من المَخاطر والتحديات التي أَفرزتها الحروب والصراعات، والتي تستوجب التوجُه المباشر نحو هذا التراث وتوفير الحماية المُناسبة له، مع كل ما يتضمنه ذلك من آليات ووسائل، وضمان الحفاظ عليه لما يشكله من أهمية

للمجتمعات العربية، ومن أهم التحديات والمخاطر نذكر العَولمة والحروب والصراعات المسلحة والتدمير المتعمَد وتهريب الآثار والاتجار بها والتلوث البيئي وغياب الوعى المجتمعي بأهمية التراث الثقافي والمَواقع الأثرية والتوسُع السكاني والعمراني وغيرها. ومن هنا تأتى الحاجة الملحة إلى أن تأخذ الدول العربية والمنظمات العربية المعنيَة بالتراث على عاتقها مسألة حمايته، لما له من أهمية في حياة الشعوب العربية وتاريخها لكونه جزءا من هويتها.

2- من ناحية أخرى، يمكن التأكيد أنّ المتاحف ليست مجرد دُور تُعرض وتُحفظ فيها الآثار القديمة والتحف النادرة وروائع اللوحات الفنية، فمهمتها الرئيسة تتعدّى الحفاظ على التراث وحمايته، لتضطلع بدور محوري في النهوض بالموروث الثقافي والحضاري الإنساني. وتبرز أهمية المتاحف كونها تشتمل على معلومات تاريخية وحضارية، تساعد الباحثين والدارسين على فهم تاريخ أمتهم، فهي نوافذ ثقافية تطلّ على الأمس، ومفتاح لثقافة المجتمع، تضمّ المعروضات والأشياء الثمينة لحمايتها، وعرضها، والاطلاع عليها، وهي أحد وسائل الاتصال، التي تعرض ثقافة الشعوب وتاريخها وآثارها وتقاليد حياتها.

وتبعا لذلك وجب العمل على دعم الدول العربية بهدف إنجاز متاحف جديدة من حيث العدد والجودة وتطوير معدل مؤشّر عدد المتاحف لكل مليون ساكن في الدول العربية الذي يعتبر ضعيفا بالمقارنة مع المعدل العالمي ومعدلات الأقاليم الأخرى. كما وجب العمل على توطيد العلاقة بين المدارس والمعاهد وتعتبر المتاحف بشكل عام أداة تعليمية تستخدم نفس المعايير والأدوات التربوية مثل التدريس. وفي هذا الصدد يؤكد المختصون في المجال أنّ هناك قصورٌ عربي في فهْم ماهية المتحف، كما أن غياب الرؤية، أدى إلى قصورِ دَور المتحف في البيئة العربية، فالمتحف باختصار هو مرآة لتقدِم الدول والشعوب. إنه صورة عن أمةٍ ما، وعن تاريخها وحضارتها. وبذلك تقوم المَتاحف بالمُحافظة على هذه الصورة، فضلا عن دَورها في الارتقاء بالحس الفني بشكلٍ خاص وبالذَوق العام. ومن هنا يَعتبر كثيرون أن المتاحف هي «مظهر رقى الأُمم ومِقياس تقدمها وحضارتها».

3- يمكن التأكيد أنه بالإمكان تحقيق الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة على أفضل وجه بالاستفادة من الإمكانات الإبداعية لثقافات العالم المتنوعة والمشاركة في حوار متواصل لضمان استفادة جميع أفراد المجتمع من التنمية المستدامة. وتعدّ مؤشرات اليونسكو للثقافة 2030 إطارًا للمؤشرات الموضوعية التي تهدف إلى قياس ورصد التقدم المحرز في قدرة ومساهمة الثقافة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار يشكّل التنوع الثقافي قوة محركة للتنمية، ليس على مستوى النمو الاقتصادي فحسب بل أيضاً كوسيلة لعيش حياة

فكرية وعاطفية ومعنوية وروحية أكثر اكتمالاً، وهو ما تنصّ عليه الصكوك الدولية التي تنظم مجال التراث الثقافي، التي تتيح ركيزة صلبة لتعزيز التنوّع الثقافي. لذلك، يُعتبر التنوع الثقافي ميزة ضرورية للحدّ من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. في الوقت نفسه، يساهم القبول بالتنوّع الثقافي والإقرار به – عبر الاستعمال الابداعي للإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل خاص – في خلق الحوار بين الحضارات والثقافات وفي بلوغ تبادل الاحترام والتفاهم.

وفي الختام وجب التأكيد على الدول والمنظمات الدولية وسائر الجهات صاحبة المصلحة بالعمل على ما يلي:

) أ) وضع تدابير حماية أفضل للعاملين في الصناعات الإبداعية غير النظامية أو الاقتصاد الحرفي وهذا ما يدعم نماذج سبل العيش المستدامة لهذه الفئة من المبدعين،

) ب) كفالة أن تُستشار المجتمعات المحلية وأن تقود برامج التنمية المستدامة التي تنسق مع قيمها وأولوياتها.

(ج) دعم مساهمات القطاع الثقافي في التنمية المستدامة وعدم حصارها في أنواع معلنة من النواتج، بل الاعتراف بتأثيرها المحتمل على جميع الأهداف والسياسات.

المراجع:

- ✓ مجموعة كتيبات لسنة 2009 : "ما هو التراث الثقافي غير المادي ؟" منظمة اليونسكو
- ✓ تقرير أهداف التنمية المستدامة 2021 – الأمم المتحدة.
- ✓ اتفاقية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، منظمة اليونسكو، أقرها المؤتمر العام في دورته السابعة عشرة. باريس 16 نوفمبر 1982.
- ✓ موقع منظمة اليونسكو : قائمة التراث العالمي - 2021.
- ✓ التراث غير المادي – منظمة اليونسكو. الاطلاع على قوائم التراث الثقافي غير المادي وسجل ممارسات الصون الجيدة سنة 2021.
- ✓ منظمة اليونسكو - اجتماع عبر الإنترنت: التراث العالمي المعرض للخطر في منطقة الدول العربية العمليات والإجراءات - 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020.

- ✓ إسهامات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في صون التراث الثقافي غير المادي في البلدان العربية – د. فتحي جراي – منظمة الألكسو - 2023
- ✓ المتحف والتنمية المستدامة دراسة استكشافية لبيان دور المتاحف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 - سمية سيد محمد* - قسم المكتبات والوثائق والمعلومات كلية الآداب- جامعة القاهرة – 25 سبتمبر 2020.
- ✓ المتاحف في العالم – تقرير اليونسكو – أبريل 2021.
- ✓ الثقافة في صميم أهداف التنمية المستدامة – رسالة اليونسكو – أبريل / يونيو 2017.
- ✓ دروس و بحوث و مقالات موثقة و مدروسة حسب المنهاج الدراسي لقسم الآثار - علم المتاحف ونشأته، يناير 2019 - علوم إنسانية جامعة قالمة – العراق.
- ✓ المتاحف العربية وجائحة كورونا – الشرقي الدهماني – المجلة العربية للثقافة سنة 2020 – إصدارات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- ✓ المتاحف وأزمة كوفيد -19: 8 خطوات لدعم قدرة المجتمع على الصمود، مرونة المجتمع – أغسطس International council of museum ICOM.2020
- ✓ المتاحف والمهنيين الساهرين على التصرف فيها وكوفيد 19 : نتائج مسح ميداني – International council of museum - 2020
- ✓ الموارد الافتراضية التي طورتها المتاحف خلال جائحة كوفيد 19 - تقرير بحثي من إعداد برامج الدراسات العليا في علم المتاحف - جامعة كيبيك في مونتريال يونيو 2020.
- ✓ المتاحف العربية.. واقع مؤلم ومستقبل غامض – د. خالد عزب، *رئيس اللّجنة الوطنيّة المصريّة للمَتاحِف. مؤسسة الفكر العربي - مارس 2019.
- ✓ الثقافة : مؤشرات 2030 – منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) – 2020.
- ✓ تقرير المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية، ألكساندرا زانثاكي، المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورته السبعة والسبعين بتاريخ 15 أغسطس 2022.
- ✓ La Culture et le développement durable : défis et perspectives Culture and sustainable development: challenges and perspectives - Dr TAOUDI JAMAL- faculté des sciences juridiques économiques et sociales Fès Maroc.2018

ALECSO

المنظمه العربيه لتربيه والثقافه والعلوم

شارع محمد على عقيد

ـ المركز العمرانى الشمالى

ص.ب ٥٢١١ ـ حى الخضراء ٣٠٥١ ـ الجمهوريه التونسيه

(+216) 70 013 900

(+216) 70 948 668

alecso@alecso.org.tn